التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية لكل من الجزائر والمغرب اتجاه إفريقيا: قراءة في المحدد الأمني والمحدد الاقتصادي.

عبد المالك بلغربي

باحث دكتوراه بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 3

ملخص:

تعالج هذه الورقة التوجهات الجديدة للســـياســـتين الخارجيتين الجزائرية والمغربية اتجاه القارة الإفريقية، في محاولة لترتيب أولوية المحددات في الســـياســـتين الخارجيتين لهذين البلدين في القارة الإفريقية ، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الجزائر تركز على المحدد الأمني كأولوية في سياستها الخارجية اتجاه القارة الإفريقية، في حين أن التوجهات الجديدة للمملكة المغربية في إفريقيا ترتكز أساسا على المحدد الاقتصادي الذي يأتي على رأس أولوية المحددات في السياسة الخارجية المغربية اتجاه افريقيا.

الكلمات الدالة:

السياسة الخارجية، الجزائر، المغرب، إفريقيا،المحدد الأمني، المحدد الاقتصادي.

Résumé:

Cet article aborde les nouvelles orientations de la politique étrangère algérienne et marocaine vis-à-vis du continent africain dans une tentative de hiérarchiser les déterminants de la politique étrangère de ces deux pays. Les nouvelles orientations du Royaume du Maroc en Afrique reposent principalement sur le déterminisme économique, qui est la première priorité de la politique étrangère marocaine vis-à-vis de l'Afrique.

Mots Clefs:

Politique étrangère, Algérie, Maroc, Afrique, déterminants de la sécurité, déterminants économiques.

Summary:

This paper addresses the new trends of the Algerian and Moroccan foreign policy towards the African continent, in an attempt to prioritize determinants in the foreign policies of these two countries on the African continent. The study concluded that Algeria focuses on the security determinant as a priority in its foreign policy towards the African continent whereas the new orientations of the Kingdom of Morocco in Africa arebased on the economic determinant, which comes at the top of the Moroccan Kingdom priorities in Africa.

Key Words:

Foreign policy, Algeria, Morocco, Africa, security determinants, economic determinants.

مقدمة

إن اهتمام الجزائر والمغرب بإفريقيا ليس وليد اليوم ، كما أنه لم يكن وليد الصدفة، وإنما كان هذا الاهتمام وزاد عبر مراحل تاريخية طويلة، فإفريقيا تمثل المجال السياسي الحيوي والعمق الاستراتيجي للجزائر والمغرب قاريا، من خلال الأهمية الجيو– استراتيجية الكبيرة لهذين البلدين والتي تجعلهما أكثر الدول الأفريقية محورية لبناء علاقات إفريقيا بالعالم الخارجي، فضلا عن أهميتهما على المستوى الإفريقي الداخلي، حيث يقعان في منطقة استراتيجية ذات أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي، ولذلك فإن دراسة سياسة الجزائر والمغرب في تفاعلهما مع المحيط والإقليمي جعلهما يحظيان بعناية معرفية توازي أدوارهما في المنطقة خاصة بالنظر إلى نشاطهما المتزايد في المحيط الإقليمي، وسلوكهما الدبلوماسي المتواصل من أجل لعب أدوار طليعية في قارة إفريقيا، والتي تزخر بمخزون هائل من الثروات يؤهلها لأن تكون المورد الاساسي لصناعات العالم في المستقبل القريب، لهذا أضحت محور تنافس كبير بين الفاعلين الدوليين الكبار. والجزائر والمغرب تربطها علاقات قوية بالقارة الافريقية باعتبارهما جزء لا يتجزأ منها، لكن بالمقابل العلاقة بين البلدين غير طبيعية لاعتبارات معينة، تتقدمها قضية الصحراء الغربية (منذ 1975)، ومسألة الحدود المغلقة بين البلدين (منذ 1994)، ولهذا فقد عملت كل من الجزائر والمملكة المغربية خلال السنوات الأخيرة التي أعقبت تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم في الجزائر و الملك محمد السادس العرش في المغرب على بناء سياسة إفريقية قوامها تعميق وتنويع التعاون الدولي مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. واتجهت الدبلوماسية الجزائرية والمغربية للتكيف مع التطورات الظرفية الدولية المطبوعة بتزايد التنافس الدولي حول إفريقيا جنوب الصحراء وتيسير اقتناص الفرص التي توفرها؛ حيث سعت إلى تعزيز تموقع كل من الجزائر والمغرب في القارة الإفريقية وخدمة مصالحهما، الشيء الذي جعل التنافس هو المحدد الأبرز في علاقة هذين البلدين بقارة إفريقيا، ويتضح ذلك من خلال قراءة في المحددات السياسية والأمنية والاقتصادية لكل من الجزائر والمغرب اتجاه إفريقيا حتى يتسنى لنا فهم طبيعة التنافس بين السياستين الخارجيتين الجزائرية والمغربية في القارة السمراء، وعليه نطرح التساؤل التالي: **فيما تتمثل التوجهات الجديدة للسياستين الخارجيتين الجزائرية والمغربية اتجاه إفريقيا ؟.**

❖ أولا: طبيعة العلاقات الإفريقية للجزائر والمغرب.

نحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى طبيعة العلاقات بين كل من الجزائر وإفريقيا، وبين هذه الأخيرة والمملكة المغربية، وهذا كمدخل للدراسة في محاولة للوقوف على التوجهات الجديدة للسياستين الخارجيتين الجزائرية والمغربية اتجاه افريقيا.

- **1: قراءة في مسار العلاقات الجزائرية الإفريقية**

تعاني إفريقيا من مشاكل عدة، كالحروب والنزاعات والتخلف الاقتصادي والفقر والبطالة والتدخل الأجنبي، ومن ثمة فإن تبني مشاكل القارة وتقاسمها مع شعوبها يقع ضمن متطلبات الانتماء الجزائري لهذا الحيز الجغرافي الأوسع. وهذا ما ترجمته السياسة الخارجية الجزائرية الأفريقية في اطار مسارها العام منذ أيام الثورة التحريرية والتي كانت مصدر إلهام ودعم لمعظم حركات التحرّر في إفريقيا ،هكذا يردّد الكثيرون، و التاريخ في حدّ ذاته بحوادثه الكثيرة يشهد على هذا، فمانديلا –مثلا– الزعيم الجنوب الافريقي و الأيقونة العالمية الكبيرة نفسه تأثّر بالثّورة الجزائرية و كانت علاقته قويّةً جدًّا بقادتها و رموزها، ولعل ما يؤكد هذا الكلام هو شهادته عام 1999 حين قال : " إن الجزائر كانت وستبقى قلعة الثوار الأحرار والسند القوي لكل الشعوب المناضلة من أجل العدالة والحرية، ومواقفها الأصلية ترجمتها إلى اعطاء دعم واسهام مباشر في تحرير القارة الإفريقية"[1]، من خلال هذا الاعتراف لرئيس دولة إفريقية مشهود لها بالنضال من أجل مناهضة التميز العنصري، ندرك تاريخية علاقات الجزائر بالدول الإفريقية من منطلق دعم الوعي السياسي والوعي الوطني لدى شعوب القارة الإفريقية، كذلك الجزائر وقفت مع مصر في حروبها الثلاثة و الجزائر كانت على علاقة متينة جدا بكل من تونس و المغرب إبّان ثورتها التحريرية و منهما كانت تتحرّك و منهما كانت تصدر و تبث بيانتها وإذاعاتها و صحفها و تخطّط و تُدخل السلاح و المقاومين ،و الجزائر كانت كذلك على علاقة وثيقة بحركات التحرّر في افريقيا السّوداء و افريقيا جنوب الصّحراء ، و في هذا الإطار فقط يُمكن فهم البعد التاريخي للعلاقات الجزائريّة الإفريقيّة ،فالثّورة الجزائريّة و صورتها التي لازالت مرسومة إلى اليوم في ذهن الكثيرين هي الرأسمال الرّمزي الأكبر الذي تحاول الجزائر استثماره في بناء علاقات

---

[1]– **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954- 1962 مرجعية لترشيد حاضر ومستقبل سياسة الجزائر الدولية والإقليمية**، الجزائر، دار هوما للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

قويّة مع الدّول الإفريقية و توسيع نفوذها و نشاطها الاقتصادي و الدّيبلوماسي في القارة الإفريقية. ومن تمة فإن الكلام عن العلاقات الجزائرية الإفريقية يقودنا مباشرة إلى استحضار بعض المحطات التاريخية التي تم فيها التأم الروح التضامنية بين الجزائر والدول الأفريقية، بالإضافة إلى إبراز بعض مظاهر هذه العلاقات التعاونية بين الجزائر وإفريقيا، وذلك من خلال الوقوف على التضامن الجزائري الأفريقي في عدة قضايا.

يجمع معظم المختصين بالشأن الافريقي أن العلاقات الجزائرية الافريقية منذ القدم كان عنوانها هو التعاون والتضامن والمصلحة المشتركة، إضافة إلى ذلك فالتعاون الجزائري الإفريقي كان متعدد الأوجه والغايات، فكان تعاونا سياسيا إقتصاديا، تجاريا، ثقافيا وحضاريا، فأما سياسيا فقد عملت الجزائر من أجل إيجاد تضامن فعلي وتعاون بين الدول الإفريقية، ويظهر بصورة جلية من خلال مساندتها لحركات التحرر في إفريقيا وباقي مناطق العالم، و كذلك في دعوتها للتحرر الإقتصادي والمطالبة بالتخلص من التبعية للعالم الخارجي، من خلال مناداها بإرساء قواعد نظام إقتصادي عالمي جديد، كذلك يبرز البعد الإفريقي للسياسة الخارجية الجزائرية من خلال إعتراف بعض الدول ببعضها بفضل المجهودات التي بذلتها الجزائر، وخاصة إعتراف المغرب بموريتانيا، حيث لا زال التاريخ يذكر هذا الدور الذي لعبته الجزائر في المنطقة الإفريقية، هذا الدور هو الذي دفع الجزائر إلى إبرام المصالحة بين الجمهورية العربية الصحراوية وموريتانيا، وإلى إبرام معاهدة الوفاق بين هذه الأخيرة وتونس وإلى تثمين العلاقة بينهما وبين جمهورية التشاد والنيجر ومالي وجيرانها، وإحلال الوئام بين بركينا فاسو ومالي، كما عملت الجزائر على إعداد ميثاق يهدف إلى القضاء على سياسة الميز العنصري وإعداد لائحة تنظيم مؤتمر دولي لمكافحة الارهاب والتعاون بين الدول الافريقية[2]؛ هذا ولا يخفى أن الجزائر عادت إلى الساحة الدولية من البوابة الأفريقية، وذلك باحتضان الجزائر للقمة ال35 لمنظمة الوحدة الإفريقية، وتوقيع اتفاق السلام بين إثيوبيا وإيريتريا في 12 ديسمبر عام 2000، كانت السياسة الخارجية الجزائرية قد حققت قفزة نوعية نحو الساحة الدولية من البوابة الافريقية، هذه الأخيرة تشكل مجال حيوي مهم في نشاط وتفاعل السياسة الخارجية في اقليمها القاري، كيف لا ، وبفضل هذين الحدثين الإفريقيين المهمين، عادت السياسة الخارجية الجزائرية إلى الساحة

[2]– حسين فريحة، **التعاون بين الجزائر والدول الإفريقية " أفاق وطموح"** ، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، بدون رقم، 2005، ص 203.

الدولية بعد أفولها لقرابة عقد من الزمن، نظر للأحداث التي مرت بها الجزائر داخليا وانعكاس ذلك على صورتها الخارجية، غير أنه وبفضل إفريقيا استرجعت صورتها التقليدية.

- **2: قراءة في مسار العلاقات المغربية الإفريقية**

إن علاقة المملكة المغربية مع افريقيا ليست وليدة اليوم، بل هي طويلة وقديمة عبر التاريخ، غير أن الإهتمام كان مباشرا وأساسيا منذ الإعلان عن استقلال المغرب سنة 1956 حتى الأن، فتاريخ العلاقات المغربية الإفريقية يعد مثالا بارزا لإكتشاف درجات تأثر أقدمية تلك العلاقات على القرار الخارجي المغربي، الذي يهدف لإنعاش وتدعيم عوامل التعاون والتآزر والسلام داخل القارة السمراء، و الحد ما أمكن من عوامل النزاع والتخلف[3].

ففي الفترة الممتدة ما بين (3-7) جانفي 1961 عُقد مؤتمر بالدار البيضاء[4] ، دعا إليه المغرب مجموعة من الزعامات الإفريقية والعربية ممن كانت محسوبة على التيار التقدمي؛ حيث بالإضافة إلى المضيف الملك محمد الخامس، حضر كل من الرئيس جمال عبد الناصر عن مصر، والرئيس كوامي نكروماه عن غانا وفرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجزائر والرئيس موديبو كيتا عن مالي، والرئيس أحمد سيكو توري عن غينيا...[*]، وهو المؤتمر المسمى بمجموعة الدار البيضاء. كان المؤتمر يتجه إلى وضع استراتيجية موحدة من جهة، لمساعدة باقي حركات التحرر على الوصول إلى الاستقلال، ومن جهة أخرى استكمال الإعداد لمشروع الوحدة الإفريقية. شكل مؤتمر الدار البيضاء 1961 لبنة أساس نحو المشروع الذي تم تأهيله سنة 1963 مع إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا بإثيوبيا.[5]

---

[3]– الحاج محمد غومريس، **السياسة الخارجية المغربية مقاربة إبستيمولوجية وتجريبية**، مطبعة دار القالم للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى 2001، ص 11.

[4] – Ahmed Balafrej, « **La charte de Casablanca et l'unité africaine** », le Monde Diplomatique, juin 1962.

[*]– بالإضافة إلى من ذُكر، حضر مؤتمر الدار البيضاء: عبد القادر علام ممثلاً شخصيًا عن ملك ليبيا إدريس الأول، كما غاب عن اللقاء الوزير الأول للكونغو باتريس لومومبا والذي تم اعتقاله ببلده في تلك الأثناء وتم الانقلاب عليه واغتيل بعد أسبوعين من المؤتمر.

[5] – Abdelkhaleq Berramdane, **Le Maroc et l'Occident: 1800-1974**, KARTHALA Editions, Paris 1987, pp. 145-161 .

بعد ذلك استمر المغرب يهتم بضرورة حضور القارة في سياسته الخارجية، خاصة أنه ظل طيلة الستينات من القرن الماضي في صراع مع إسبانيا تحت حكم الديكتاتور فرانسيسكو فرانكو من أجل تحرير ما تبقى من الأراضي المغربية تحت إمرة الاستعمار الإسباني. لتأتي قضية الصحراء الغربية سنة 1975 ، والتي بدأت المناورات حولها منذ 1961 ، مع تشكيل البوليساريو كحركة تحررية مدعمة من العقيد القذافي أولاً. وأدى إقتسام المغرب للصحراء الغربية مع موريتانيا في البداية[6] (بموجب اتفاقية مدريد الثلاثية بين كل من اسبانيا والمغرب وموريتانيا) إلى ظهور شرخ كبير في العلاقات المغربية الإفريقية بين مؤيد ومعارض للطرح المغربي، وصراعات قوية في المجال، أدت في النهاية إلى اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بـ"الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" كعضو كامل العضوية[7]؛ الشيء الذي دفع بالمغرب إلى مغادرة منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984

لكن ورغم إنسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية سابقا والاتحاد الإفريقي حاليا، فقد إسطاع وبشكل قوي الحفاظ على علاقات متميزة مع معظم الدول الإفريقية، ولا شكا أن تحولا واضحا قد حصل في علاقة المغرب بمحيطه الإفريقي لكنه يبقى بحاجة إضافية تمكنه من إستعادة موقعه الحقيقي ولقد شهد البعد الإفريقي إهتماما ملحوظا خلال السنين الأخيرة وعلى جميع المستويات سواء منها السياسية أوالاجتماعية والاقتصادية[8].

هذا ويولي المغرب إهتماما أكثر للدول الأفريقية نظرا لإنتمائه العميق لهذه القارة، وهذا المعطى مكن المغرب من أن يكون الدولة العربية التي صدرت دستورها بصفتها الإفريقية وتؤكد وتلتزم بتقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية ولا سيما مع بلدان الساحل والصحراء[9] ، واهتمام الدبلوماسية المغربية بقضايا القارة الإفريقية لم يأتي من فراغ، بل راجع لمحورية القارة في

6- خالد الشكراوي "السياسة الغربية في افريقيا: المصالح الحيوية و الحسابات الاقليمية و الدولية ، مقال منشور في 07 / 08 / 2014، على الموقع : file:///E:/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B6%D9%8A%D8%B، يوم 10 / 04 / 2017.

7- المرجع نفسه.

8- محمد كردل، **السياسة الخارجية المغربية في ظل الدستور الجديد**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام ، كلية العلوم القانونية والإقتصادية، والإجتماعية، ظهر المهراز –فاس– المغرب، 2013، ص 86.

9- أنظر دباجة الدستور المغربي الجديد 2011.

الدبلوماسية المغربية، كما أنها تحتوي على مصادر واسعة من المعادن والمواد الأولية والطاقية[10] . هذا وتؤكد عوامل أخرى بشكل لا يدع مجالا للشك بأن العلاقات المغربية الإفريقية ليس علاقات مستحدثة بل قديمة وراسخة في التاريخ، رغم ما يمكن أن يقال عن هذه العلاقة سلبا أو إيجابا، فهو تعاون ضروري لا غنى عنه، لأنه تعاون يستهدف التصدي لتحديات إقتصادية وسياسية وإجتماعية وثقافية، والتي باتت إحدى القوى الدافعة للصداقة والتضامن والأخوة المغربية الإفريقية تضامن مبني على فلسفة تضامنية جنوب – جنوب، رغم محدودية نتائجها الأنية[11].

إذن فالعلاقات المغربية الإفريقية قديمة ومتجذرة، وقد أكد ذلك الملك الراحل الحسن الثاني حين شبه المغرب بشجرة جذروها المغذية في إفريقيا، وهذا يبن قدم وأهمية العلاقات المغربية الإفريقية المبنية على التعاون والتضامن المشترك عبر التاريخ، من جهة أخرى فقد مرت العلاقات المغربية الإفريقية بمراحل مختلفة تميزت أحيانا بالقوة وأحيانا أخرى بالضعف والتراجع، فمنذ استقلال المغرب إلى غاية 1984 كانت طبيعة العلاقات بين الطرفين قوية، غير أنه وبعد إعترف منظمة الوحدة الأفريقية بعضوية الجمهورية العربية الصحراوية، انسحبت المغرب من المنظمة في سنة 1984 ، وبالتي تراجع دور مكانة المغرب في القارة الإفريقية ، كما تدهورت علاقته بالعديدة من الدول الإفريقية التي قررت الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير ، وهنا ارتكب المغرب خطئ كبير بحسب العديد من المحللين والمختصين المغربيين لما انسحب من منظمة الوحدة الإفريقية، غير إنه ومع وصول الملك محمد السادس للعرش سنة 1999 غير بوصلة المغرب بالتوجه نحو إفريقيا، حيث حقق قفزة نوعية في طبيعة العلاقات مع العديد من الدول الإفريقية في جميع المجلات أبرزها المجال الاقتصادي. وبتالي كان لزاما عليه العودة إلى كرسييه الشاغر منذ قرابة 23 سنة وهو ما كان له، إذ عاد المغرب إلى المنظمة الإفريقية بتسمية جديدة تحت اسم الإتحاد الإفريقي.

---

[10]– علي شفيق العمر ، **العلاقات الدولية في العصر الحديث مع الإشارة للدور الإفريقي**، مطبعة المعارف الجديدة، طبعة 1981، ص 15.

[11]– محمد كردل، **السياسة الخارجية المغربية في ظل الدستور الجديد**، مرجع سابق، ص 85.

❖ ثانيا: المحدد الأمني كأولوية في التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه إفريقيا.

تحاصر الجزائر العديد من الملفات الأمنيّة الثقيلة و الحارقة ، فالجوار المباشر للجزائر سواء المغاربي أو الساحلي الصحراوي، عرف تحولات سياسية واضطرابات أمنية خطيرة، فرضت على الجزائر وضع هذه المنطقة في سلم أولويات أجندات سياستها الخارجية.بدءا بمشكلة الطوارق فأزمة شمال مالي، ثم مشكلة تنامي الجماعات الإرهابية والإجرامية في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، ووصولا الى أزمة الحدود مع كلّ من تونس و ليبيا عقب أحداث الرّبيع العربي و ما أعقب ذلك من انفلات أمني في البلدين خاصة في ليبيا و معضلة انتشار السلاح بيد الميليشيات المرتبطة بتنظيمات جهاديّة في المنطقة يوازيه ضعف كبير الدّولة الليبية و عدم قدرتها على ضبط السلاح والسيطرة على الحدود .تحاول الجزائر اللعب على حبل الموازنة بين حماية أمنها و حدودها وعدم التّدخّل في الشؤون الدّاخلية للدّول المجاورة لما في ذلك من تبعات سياسية و ديبلوماسية و حتى أمنية خطيرة.

✓ 1: من مشكلة الطوارق إلى أزمة شمال مالي:

- **أ: مشكلة الطوارق**

تُعتبر مشكلة الطّوارق من أعقد المسائل الأمنيّة بالنسبة للجزائر ،فأزمة الطّوارق في المنطقة تعود الى الفترة الاستعمارية و ترسيم الحدود الذي قسم شعب الطّوارق بين كثير من البلدان ،و في منطقة صحراوية يصعب مراقبتها بصفة دائمة و دقيقة ،إضافة الى تداخلها مع قضايا التهريب والسلاح و المخدّرات و خاصة مع ملف القاعدة في المغرب الإسلامي والجماعات المسلحة الأخرى.

ورغم محاولات الجزائر لإحتواء أزمة الطّوارق في العديد من المناسبات ومنهجها "الوقائي" من خلال محاولة توطين الطّوارق الجزائريين في مدن بالجنوب ومحاولات تنمويّة واقتصاديّة توصف بالضّعيفة ،فإنّ الجزائر كانت تواجه في كلّ مرّة من قبل مالي وتشاد خاصة اتهامات بدعم وتسهيل التحرّكات العسكرية للطّوارق انطلاقا من أراضيها . إلا أن ذلك لم يمنع الجزائر من لعب دور الوسيط في هذا الملف في العديد من المرات، ففي مالي قادت الجزائر مجموعة من اللقاءات بين الأطراف المتنازعة كان أبرزها لقاء تمنراست المنعقد في 6 جانفي 1991 والذي فشل بسبب تعنت الأطراف المعنية بالنزاع من جهة، ثم التأثير القوي الذي مارسته فرنسا لإفشال اللقاء بحجة عدم مشاركتها في

صياغته[12]، ثم خاضت الجزائر وساطة جديدة توجت بالتوقيع على اتفاقية باماكو 1992 والتي فشلت هي الأخرى، ثم لقاء تمنراست الثاني في جوان 1994 الذي جاء لمتابعة وتطبيق الإجراءات التي أقرها لقاء الجزائر في ماي 1994 والذي يعتبر المرجع الأساسي لتطبيق اتفاقيات السلام بين الطوارق والسلطات المالية بالتحديد [13]، وتوج اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي 26 مارس 1996 ، أين نظمت الحكومة المالية على إثره بمنطقة تمبكتو حفل" شعلة السلام "اجتمع فيه جميع الفرقاء وأُتلفت خلاله كل الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع[14].

كما لعبت الجزائر كذلك دور الوساطة عند اشتداد الصراع سنة 2006 بين مالي و المتمردين الطوارق وقد أفضت هذه الوساطة إلى التوقيع على اتفاق سلام بالجزائر في جويلية 2006 بين الحكومة المالية ومتمردي حركة" تحالف 23 مايو من أجل التغيير"[15]. وقد أشرف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة على هذه الوساطة، مما يدل على إهتمام الجزائر على أعلى المستويات بقضية الطوارق، وعلى إدراك صانع القرار الجزائري للتهديد الذي يشكله تأزم الأوضاع في دول الساحل على الأمن القومي الجزائري.

- **ب: أزمة شمال مالي**

بدأت الأزمة بتمرد الطوارق في الشمال على الحكم المركزي، ثم تطورت إلى أبعاد أمنية أخرى بعد تحول هذه المنطقة إلى ملاذ للعديد من الجماعات الإرهابية التي صارت تهديدا إقليميا ودوليا، ولتتعقد أكثر فيما بعد بفعل التدخل الأجنبي بقيادة فرنسا التي أخلطت الأمور أكثر.

---

12 – **Accord sur la cessation des hostilités** ,« le gouvernement de la république du Mali d'une part et le

Mouvement populaire de l'Azaouad et le Front Islamique Arabe d'autre part», Tamanrasset,06 Janvier 1991.

13 – Modibo Keita, «**la résolution du conflit touareg au Mali et au Niger**», Chair Raoul Dandurand en études stratégiques et diplomatiques, Canada, note de recharge du GRIPCI, n 2002, pp20-22.

14– الحاج ولد إبراهيم، **أزمة شمال مالي...انفجار الداخل وتداعيات الإقليم**، مركز الجزيرة للدراسات(سلسلة تقارير)، 19 فيفري 2012. على الموقع : http://studies.aljazeera.net/reports/2012/04/20126310429208904.htm، يوم 12 / 10 / 2017.

15 – **Accord d'Alger pour la restauration de la paix, de la securite**, et du développement dans la région de kidal, fait à Alger 4 juillet 2006.

لقد كان موقف الجزائر الرسمي من أزمة شمال مالي هو أولوية الحل السياسي للأزمة بين الحكومة المالية وقبائل الطوارق دون إشراك الجماعات الإرهابية التي شاركت في عملية الانفصال، كما أن معالجة الأزمة يكون في إطار دول الساحل الإفريقي دون تدخل أجنبي وهي تتعارض بذلك مع الرؤية الفرنسية في حل الأزمة، حيث ترى فرنسا أن الوضع في منطقة الساحل الإفريقي أصبح خطيرا لأنه تم لأول مرة سيطرة جماعات إرهابية على مدن بأكملها مما يتطلب تدخلا أجنبيا وهو ما رفضته الجزائر[16].

وظلت الجزائر تدعم خيار الحوار السياسي لحل الأزمة في شمال مالي، لذلك حرصت على الحفاظ باتصالاتها مع مختلف الأطراف، كما قامت بعقد ، اجتماع بين ممثلي المجتمع المدني في مالي لتفعيل الحوار السياسي في جوان 2013[17]، ثم أشرفت على عقد جلسة حوار بين عدد من الجماعات التي تمثل المتمردين الطوارق في شمال مالي نهاية شهر جانفي 2014 كالحركة العربية الأزوادية، والمجلس الأعلى لأزواد، تم الاتفاق خلالها على أرضية مشتركة لإعادة إطلاق المفاوضات مع حكومة باماكو حول الأزمة في الشمال[18].

وواصلت الجزائر جهودها في الإشراف على المسار التفاوضي بين الفرقاء الماليين، ففي جويلية 2014 احتضنت لقاء بين الحكومة المالية ومنسقية الحركات الأزوادية، وبمشاركة دولية مشكلة من، المنظمة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا، الإتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي، منظمة التعاون الإسلامي، إضافة إلى بوركينافاصو، موريتانيا، النيجر وتشاد، كأعضاء في فريق الوساطة. تهدف خريطة الطريق التي تمت المصادقة عليها من جميع الأطراف، في 24 جويلية 2014 بالجزائر، إلى التوصل إلى اتفاق سلام شامل ومستديم، يفضي إلى حل نهائي للأزمة بين باماكو

---

16 –«Alger et Paris ont des feuilles de route divergentes sur le règlement de la crise malienne», **Maghreb Emergent**, 13 Juillet 2012.

17 – Jean– pierre Chevènment, Larcher (Gérard)ets(Sénateurs),«Sahel :pour une approche global», **rapport d'information**, **n** 720, sénat , France, juillet 2013, p 160.

18– علي الأنصاري، **العاهل المغربي يستقبل أغ الشريف قبيل زيارة مرتقبة إلى تمبكتو، مقال منشور على الرابط التالي:** http://h-azawad.com/ar/?p=15452/31/01/2014 ، يوم 22 / 05/ 2017.

والطرف الأزوادي.[19] على طاولة المفاوضات ثلاث نقاط تتعلق بالاعتراف المتبادل بين الحركات الأزوادية والحكومة المالية، بشأن الوحدة الترابية. – مشاركة الطوارق في الحكومة والمؤسسات الرسمية المالية – مكافحة الإرهاب والتنمية في مناطق شمال مالي[20].

هذا وقد واجهت الوساطة الجزائرية في الأزمة في شمال مالي، صعوبات وعراقيل عديدة. بعضها شكلية وأخرى في العمق، لكن بالرغم من كل الصعاب يمكن القول أن الجزائر قد نجحت في مساعيها هذه، إذ توجت وساطتها بتوقيع اتفاق في 2015. فما قامت به الدبلوماسية الجزائرية، يعد نجاحا سياسيا للجزائر، وإيذانا بعودتها إلى الساحة الإفريقية من بابها الواسع.

إذن يعكس موقف الجزائر من تطورات الأزمة في شمال مالي، مدى تمسك الجزائر بمبادئ سياستها الخارجية. فقد نادت دائما بالحلول السلمية للأزمة، إذ رفضت التدخل الفرنسي وحاولت مقاومته إلى الرمق الأخير. كما رفضت المشاركة في ملاحقة الجماعات الإرهابية المنتشرة في شمال مالي، متذرعة بمبدأ عدم مشاركة الجيش الجزائري في أية عمليات عسكرية خارج التراب الوطني. غير أن هذا الموقف الأخير، نتج عنه ردود أفعال داخلية ودولية، طالبت الجزائر بضرورة مراجعة هذا المبدأ والتخلي عنه، وذلك نظير التطورات التي شهدتها الساحة الإقليمية المغاربية والساحلية، وانتشار الإرهاب والتهريب على حدودها. والذي لم تعد تكفي معه الحلول الوطنية المنفردة بقدر ما يتطلب تعددية الأطراف والتعاون الإقليمي.

✓ 2: الإنتفاضة الشعبية في تونس.

تعتبر تونس نقطة انطلاق قطار "الربيع العربي" حيث شكلت التحولات السياسية في تونس تحد أمني بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية. كيف لا والاضطرابات التي صبغت المرحلة الانتقالية في تونس، وما ترتب عنها من ضعف في الأجهزة الأمنية لا سيما في ظل حكم (الترويكا بزعامة حزب النهضة)، وهو ما أربك صناع القرار في الجزائر، فقد وجدوا أنفسهم في مواجهة تهديدات جديدة من الجهة الشرقية، إذ عرفت الحدود الجزائرية–التونسية انتشار للجماعات الإرهابية (في جبال الشعانبي)

---

[19]– سيدي عمر بن شيخنا. "**المفاوضات المالية–الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل**"، مركز الجزيرة للدراسات، 29ديسمبر 2014.

[20]– من موقع قناة العربية الالكتروني. **الجزائر: جولة ثانية من مفاوضات السلام في شمال مالي.**

وأبرز هذه الحركات المتطرفة/الإرهابية، هي حركة أنصار الشريعة. حيث تم حضر نشاط هذا التنظيم وتصنيفه كجماعة إرهابية، إذ أعلن رئيس الحكومة التونسية علي العريض تصنيف جماعة "أنصار الشريعة" السلفية الجهادية "تنظيما إرهابيا" وإصدار مذكرة جلب دولية ضد مؤسسها سيف الله بن حسين (48 عاما) المكنى بـ"أبو عياض" لـ"ضلوع" الجماعة في أعمال "إرهابية" بتونس[21]، إذ قام تنظيم أنصار الشريعة، بعدة مواجهات مع عناصر الأمن التونسية راح ضحيتها العشرات من أفراد الجيش، والقيام بتفجيرات في المناطق الحدودية مع الجزائر، منها تدمير آليات عسكرية.. فضلا عن ذلك، فقد كان للقاعدة في المغرب الإسلامي حضورا في الساحة التونسية، فقد قامت بهجوم على منزل وزير الداخلية التونسي لطفي بن جدو[22].

و رغم التّنسيق الأمني الثنائي المرتفع نسبيًا مقارنة بنظيره مع ليبيا فإن الجزائر لم تكن بمنأى عن هذه الأحداث من خلال المواجهة المباشرة في مرّات كثيرة مع إرهابيين متسللين من الجانب التّونسي أو العكس؛ فضلا عن انتشار الارهاب في تونس، فقد انتعش التهريب على الحدود التونسية-الجزائرية، ظاهرة التهريب من الجزائر إلى دول الجوار عبر الحدود؛ ليست ظاهرة جديدة. غير أنها تفاقمت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، مع التداعيات السلبية للربيع العربي، وانكشاف الحدود البرية للكثير من الدول المجاورة للجزائر ومنها تونس. فالحدود الجزائرية-التونسية، وبسبب ضعف الجهاز الأمني التونسي، باتت تعرف حركة كثيفة جدا للتهريب، وبكل أشكاله خاصة الوقود ومختلف المواد الغذائية.

✓ 3: الأزمة الليبية

كان موقف الجزائر واضحا من الانتفاضة الشعبية في ليبيا والتي تدخل فيما ما عرف بثورات الربيع العربي، حيث نددت من اللجوء إلى العنف داخل ليبيا ، كما دعت إلى حوار شامل بين مختلف الأطراف الفاعلة، حيث جاء موقف الجزائر اتجاه الأزمة الليبية من منطلق المحدد الأمني

---

[21]– **تونس: أنصار الشريعة "تنظيم إرهابي"** سكاي نيوز عربية ، في 27/ 2013/08، على الرابط التالي : https://www.skynewsarabia.com/web/article/410071/، يوم 07/ 09/ 2017.

[22] –Internationale crisis groupe. « **La tunisie des frontiéres: terrorisme et polarisation regionale**». Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord N°41, 21 octobre 2014. P 3.

والمتمثل أساسا في التخوف الجزائري من تلك التداعيات الأمنية التي قد تنجر عن التدخل العسكري والمتمثلة أساسا في انتشار المليشيات المسلحة، تهريب الأسلحة، تقوية الجماعات الإرهابية في المنطقة، مشكلة اللاجئين، إضافة ذلك المبدأ من مجموعة المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية أي عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول[23]، غير أن المحدد الأمني هو الذي يظل مهيمنًا في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة، كيف لا والتخوف الجزائري من التدخل العسكري في ليبيا كان في محله؛ فالتدخل العسكري من قبل الحلف الأطلسي عام 2011 ساهم بطريقة مباشرة في إسقاط نظام القذافي، ولكن أيضا ساهم في انهيار الدولة الليبية التي دخلت في حرب أهلية ما زالت مستمرة إلى يومنا هذا، وهو ما كان له تداعيات سلبية على أمن دول المنطقة بفعل حركة اللاجئين، انتشار الأسلحة، تنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة على غرار الاعتداء التي شهدته الجزائر على المركب الغازي في تيغنتورين مطلع عام 2013[24] .

تعد الجزائر من أكثر المتأثرين مباشرة بالأزمة الليبية، خصوصا على الصعيد الأمني، بحكم التماس الجغرافي، فالحدود بين البلدين طويلة جدا وغير متحكم فيها بالشكل المطلوب. هذا ما دفع الجزائر للانخراط بقوة في الملف الليبي، وعرض الوساطة للمساهمة في تسوية سلمية ودرء أي تدخل أجنبي. فعقب القضاء على نظام القذافي والتدخل العسكري الغربي، الذي تم على أبواب الجزائر؛ خلق انعكاسات أمنية وسياسية خطيرة على الجزائر، خاصة مع طول حدود الجزائر من هذه الجهة (حوالي 900كلم)، إذ تفاقمت عمليات التهريب بشتى أنواعها عبر هذه الحدود، من طرف طوارق ليبيا خاصة نحو الجزائر ومالي. فضلا عن ذلك، فقد شهدت المنطقة خاصة إليزي وطاسيلي، تسلل الكثير من العناصر الإرهابية والإجرامية، التي شكلت انشغالا بالغا للجزائريين. ورغم التصريحات المتبادلة من طرف سلطات البلدين على الإتفاق حول تأمين الحدود، غير أن غياب الثقة بدا واضحا

[23]– عبد النور بن عنتر،" **العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي :الاستقرار أولا** ." تقارير مركز الجزيرة للد راسات ، مقال منشور في 04 / 11 / 2016 على الرابط :
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/09/2011967364431247.html ، يوم 10 / 05/ 2017.

[24]– عبد النور بن عنتر، **الجزائر وامتحان الأزمة الليبية**، مقال منشور في 20 / 09 / 2014 على الموقع التالي :
www.alaraby.co.uk/opinion ، يوم 17 / 06 / 2017.

بين الجانبين. سيما الطرف الليبي، والسبب في ذلك يعود لغياب قوة واحدة مسيطرة على الوضع في ليبيا، فالأمر رهين صراع ميليشيات[25].

- **أ: جهود الوساطة الجزائرية في الأزمة الليبية**

ومع التطورات الجديدة التي شهدتها الأزمة الليبية بداية من جويلية 2014 وانقسام الحكومة إلى سلطتين متناحرتين، دعت الجزائر إلى مصالحة وطنية من خلال عملية شاملة تجمع كل الخصوم، بمن فيهم الإسلاميين وقيادات النظام السابق باستثناء المليشيات والجماعات الإرهابية التي ترفض الدخول في العملية الإنتخابية على غرار أنصار الشريعة وتنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة[26]. هذا وقد رفضت فكرة التدخل في ليبيا بدعوة محاربة الجماعات الإرهابية في ضوء تصاعد حدة العنف والصعود القوي لتنظيم داعش في ليبيا لأن التدخل لن ينجح إذا ما كان لنصرة فريق على أخر في ظل حالة الإنقسام الشديدة التي يعيشها المجتمع الليبي فهو سيحول هذه القوات إلى طرف أخر في النزاع وسيستدعي تدخل أطراف إقليمية أخرى وتصبح البلاد ميدانا للصراعات الدولية ولن يتحكم أبنائها في سير الصراع ولن يكون لهم القدرة على توجيهه ولا على إنهائه لأن التدخل الناجح هو الذي يأتي بموافقة كل أو غالبية القوى السياسية وتكون له أهداف محددة وواضحة ولا تكون التدخل أجندة خاصة بها لن ينجح التدخل إلا إذا كان هناك قبول له لدى غالبية مواطني الدولة[27].

حاولت الجزائر الإستفادة من الوساطة الناجحة في الحوار بين الماليين التي أدت في 1مارس 2015 إلى توقيع اتفاق سلام ، حيث أطلقت مسار للحوار بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة بالجزائر منذ شهر مارس 2015، إذ تسعى الجزائر إلى التوصل إلى حل سياسي يقوم على إشراك جميع الأطراف لقطع الطريق أمام المجموعات الجهادية وتجنب المزيد من التدخل الأجنبي في أن واحد،

---

[25] –Flavien Bourrat. « **L'impact de la crise libyenne sur les autres pays du Maghreb** ». Dans, Reflexions sur la crise libyenne. Sous la direction de; Pierre razoux. IRSEM, N° 27, 2013.PP 39-41.

[26]– مجموعة الأزمات الدولية، **الجزائر و دول الجوار**، تقرير الشرق الأوسط رقم 164 ، بتاريخ 12 أكتوبر 2015 ، ص 11.

[27]– عطية صالح الأوجلي، **حول التدخل العسكري الأجنبي**، مقال منشور على الموقع :
http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/87850 ، يوم 28 / 08 / 2017.

وبهدف بناء مؤسسات الدولة والقدرة على السيطرة على حدودها، وظلت الجزائر تلتزم الحياد رسميا حيال الإطاحة بنظام معمر القذافي رغم اتهام البعض لها بالانحياز لنظام القذافي ومعارضة تدخل حلف الشمال الأطلسي سنة 2011[28].

عقدت في الجزائر ثلاث جولات منفصلة من المحادثات بين مارس وجوان 2015، بالتوازي مع المسارات السياسية الرئيسة التي عقدت في مدينة الصخيرات بالمغرب، حيث حضر ممثلي الأحزاب السياسية المغربية والنشطاء السياسيين الليبيين وكذلك أغلب "أمراء الحرب" ، وتضمنت المحادثات مناقشات حول سبل الدفع قدمها بعملية الحوار بالإضافة إلى عملية التحول الديمقراطي وقضايا مكافحة الإرهاب ومواجهة الاحتياجات الإنسانية للسكان كما عبر المشاركون عن دعمهم للمسار السياسي الرئيسي ودعوا إلى إيجاد حل سلمي للأزمة السياسية والمؤسسية في البلاد ، وقد ثمن البعوث الأممي إلى ليبيا برناندينيو ليون الإجتماع الثالث في 03 جوان 2015 ووصف هذا الحوار بالجوهري مؤكدا على ضرورة الوصول إلى مشروع إتفاق مقبول من طرف كل الليبيين، كما طالب المشاركون خلال هذا الإجتماع جميع الفرقاء الليبيين إلى بذل المزيد من المجهودات والقيام بالتنازلات اللازمة للتوصل لاتفاق من شأنه إنهاء الأزمة المتعددة الأبعاد في ليبيا[29].

كما عقدت اجتماعات ثلاثية تظم مصر وإيطاليا كأحد الأطراف الإقليمية الفاعلة بداية من أفريل 2015 حيث حاولت اقناعهم بضرورة الإعتماد على الحل السياسي كمخرج وحيد للأزمة الليبية رغم وجود خلاف بينها وبين مصر حول مسألة التدخل العسكري، كما عقدت الجزائر سلسلة اجتماعات لوزراء خارجية دول جوار ليبيا حيث شارك فيها كل من مصر ، تشاد، النيجر، تونس، الجزائر وليبيا حيث أكد المشاركون في الإجتماع الأخير " 1ديسمبر 2015 بالجزائر أن الحل السياسي على النحو الذي إقترحته الأمم المتحدة يمثل قاعدة تضمن تسوية دائمة للأزمة الليبية وتمكن من الحفاظ على سيادة البلد ووحدته وسلامة ترابه ولحمته الوطنية، وجددوا قناعتهم أن غياب حل للأزمة يصب في مصلحة الإرهاب بمختلف شبكاته ذات الصلة بالجريمة المنظمة وكل أشكال التهريب العابر للحدود،

---

[28]– مجموعة الأزمات الدولية، **الجزائر و دول الجوار**، مرجع سابق، ص 10.

[29]– وزارة الخارجية الجزائرية، الحوار الليبي الشامل : إختتام أشغال الاجتماع الثالث لقادة ورؤساء الأحزاب والنشطاء الليبيين بالجزائر، مقال منشور على الموقع التالي: http://www.mae.gov.dz/news_article/3124.aspx ، يوم 12 /08 / 2017.

سيما تلك المتعلقة بالمخدرات والأسلحة والمقاتلين الاجانب والهجرة غير الشرعية، والتي تشكل تهديدا لأمن واستقرار ليبيا ودول المنطقة"[30].

هذا وتواجه الوساطة الجزائرية تحديات جمة، خاصة ما تعلق بتعقيدات الوضع الأمني والسياسي الليبي، وصعوبة جمع الفرقاء المتناحرين على طاولة واحدة للحوار، خاصة أن بعض التشكيلات غير متحمسة للدور الجزائري خاصة اللواء المتقاعد خليفة حفتر، والفريق الموالي له. فضلا عن ذلك، الموقف السلبي لبعض دول الجوار كمصر (*)وما يشاع من دعمها للجنرال خليفة حفتر، وبعض دول الخليج. بالإضافة إلى فرنسا، الساعية دوما لإضعاف وإجهاض الوساطة الجزائرية، والتي تلمح دائما إلى إمكانية توجيه ضربة عسكرية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، وصولا إلى التحركات المصرية الروسية المكثفة بالشرق الليبي الداعمة لحفتر، والتي تخشى الجزائر من أن تؤثر على موازين القوى حال تعديل اتفاق الصخيرات.[31]

إذن تقوم المقاربة الجزائرية على الإعتماد على الحل السياسي ورفض الخيار العسكري في رؤيتها لجميع الأزمات على غرار موقفها من مشكلة الطوارق وأزمة شمال مالي والتدخل الفرنسي في شمال مالي حيث إحتكم جميع الأطراف في النهاية للطرح الجزائري القائم على الحل السياسي ، كما لم يختلف الأمر في الانتفاضة الشعبية في تونس و الأزمة الليبية حيث تسعى الجزائر لمساعدة دول الجوار على حل أزماتها عبر الحوار كما تقدم مساعدات مالية وأمنية لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

---

[30]– وزارة الخارجية الجزائرية، البيان الختامي للاجتماع السابع لوزراء خارجية دول جوار ليبيا، مقال منشور على الموقع: http://www.mae.gov.dz/news_article/3557.aspx ، يوم 2017/08/21.

(*) إستنكرت الجزائر بشدة الغارات التي قامت بها مصر في مدينة درنة الليبية، ردا على قيام تنظيم داعش بإعدام لـ 21 عاملا مصريا بليبيا، فالجزائر ترفض مطلقا التدخلات العسكرية في حل الأزمات. خاصة بعد طلب الرئيس المصري السيسي، استصدار قرار من الأمم المتحدة يسمح بالتدخل العسكري في ليبيا.

[31]– عبد اللطيف حجازي، **الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية**.. الرؤية والتحركات، موقع منبر ليبيا، مقال منشور في 2017/03/11، على الرابط: http://www.minbarlibya.com/?p=5859، يوم 2017/10/26.

إن التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية إتجاه إفريقيا باتت ترتكز على المحدد الأمني سيما مع انتشار ظاهرة الإرهاب، ومختلف التهديدات الأمنية العابرة للحدود والأوطان (جريمة منظمة، تجارة المخدرات..) علاوة على ذلك تزايد الهجرة غير النظامية سيما من الساحل والصحراء الكبرى.

❖ ثالثا: المحدد الاقتصادي على رأس أولويات التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية اتجاه افريقيا.

قبل أكثر من عقد من الزمان، ومع اعتلاء ملك المغرب محمد السادس العرش وقع تحول جذري في السياسة الخارجية المغربية تمثل في العودة إلى إفريقيا، إذ كان يؤخذ على المغرب توجهه نحو أوروبا، إثر انسحابه من منظمة الوحدة الأفريقية قبل أكثر من عقدين، لقبولها عضوية الجمهورية العربية الصحراوية، حتى صار الحديث عن إفريقيا في عيون المغرب بعد أن كانت في عيون أوروبا فقط. هذا وقد جعلت المملكة المغربية من التعاون مع القارة الإفريقية خيارا استراتيجيا، حيث وضعت على رأس أولوياتها تعزيز وتطوير العلاقات في المجال الاقتصادي مع الدول الافريقية، في إطار تكامل إقليمي حيوي وشراكة جنوب– جنوب فعالة و تضامنية. هذا الخيار لا يروم فقط الحفاظ على الروابط المتجذرة مع دول إفريقيا أو ضمان توازن أفضل في علاقاتها مع الاقتصاديات الصناعية، بقدر ما يهدف إلى جعل التنمية بإفريقيا التي تعاني الخصاص رغم وفرة الموارد الطبيعية، عملا تشاركيا و جهدا جماعيا. هذا وترتكز الاستراتيجية المغربية بإفريقيا على أسس مختلفة، خاصة منها دعم التنمية المستدامة و تطوير المهارات البشرية وإشراك القطاع الخاص وكذا الفاعلين الجدد في نقل المعرفة وتبادل الخبرات .ومن أجل تحقيق ذلك، تستند هذه الاستراتيجية على عدة محاور:

✓ 1: زيارات ملكية مكثفة نحو افرقيا قوامها التعاون والانفتاح.

وتجلى ذلك من خلال الزيارات الملكية المكثفة التي قام بها الملك محمد السادس منذ اعتلائه عرش المملكة للعديد من الدول الأفريقية، والتي يراها مراقبون مغاربة على أنها ديناميكية جديدة في العلاقات مع هذه الدول، ذلك لكونها أعطت دفعة قوية للتعاون بين دول الجنوب الذي شكل خياراً إستراتيجياً للمملكة. وتوصلت هذه الزيارات إلى المضي قدماً في سبيل الوصول إلى سلسلة من اتفاقيات التعاون في مجالات التنمية الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، من قبيل مكافحة الفقر والأمراض، والزراعة والصناعات الغذائية، والصيد التقليدي والتربية وتدبير المياه والري،

علاوة على البنى الأساسية والتهيئة الحضرية وتكنولوجيا الاتصال. ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل انطلق الاهتمام أيضاً بالعنصر البشري، حيث أصرت المملكة المغربية على جعل التنمية البشرية عنصراً أساسياً وضرورياً ضمن برامج التعاون مع الدول الأفريقية من خلال الوكالة المغربية للتعاون الدولي، التي تسعى إلى نشر وتعميم الخبرة والمهارات المغربية لدى كوادر ومؤسسات البلدان الأفريقية الشريكة[32].

من جهة أخرى، لم يعد الملك يصطحب في جولاته الإفريقية "وزراء السيادة"، أو أفراد الحاشية السياسية المقربين؛ بل بات محاطًا في معظم جولاته بالوزراء ذوي الاختصاص المباشر، والمرتبط بطبيعة الزيارة، وكذا برجال الأعمال الفعليين؛ سواء من القطاعات الإنتاجية العمومية أو من القطاع الخاص، وهو ما يَظْهَر بقوة في مشاريع التعاون القطاعي، والبنى التحتية، والنقل، والاتصالات، وقطاع المصارف والتأمينات، وقطاع الصناعات الخفيفة، وما سوى ذلك [33].

لذلك، فإن النزوع المتزايد للشركات المغربية (في البنوك، والاتصالات، والتأمينات، والأشغال العمومية، والنقل، والطاقة.. وغيرها) للاستثمار بقوة في البلدان الإفريقية جنوب الصحراء، إنما يجد تفسيره ومسوغه ومحفزه في تطلع المغرب إلى إعادة إحياء البُعد الإفريقي، الذي طالما اعترضته الحسابات السياسية، أو حالت دون تجذُّره التوازنات الإقليمية أو الحروب البينيَّة. إلا أن هذا الطموح المتزايد للمغرب في إفريقيا، لا يجب أن يخفي حقيقة أن مستوى تبادلاته التجارية معها لم يتجاوز الـ 4 مليارات دولار سنة 2012؛ مما يصنفه –بالمغرب العربي مثلاً– ضمن المرتبة 48 في ترتيب الشركاء التجاريين لإفريقيا، بعد الجزائر (المرتبة 41)، وتونس (المرتبة 38). بالمقابل، فإن التوزيع الجغرافي للتيارات التجارية للمغرب مع الخارج، يبين أن إفريقيا هي رابع حليف تجاري إقليمي للمغرب فقط؛ بما نسبته 6.5% فقط من حجم التجارة الخارجية العامة للمغرب؛ وذلك في حين تبقى أوروبا

---

[32]– حاتم خاطر، **المغرب وإفريقيا.. ديناميكية جديدة في العلاقات**، مقال منشور في 30 / 05 / 2015 ، على الرابط التالي : file:///E:/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B6%D9%8A%D8%B9%20%D9% ، يوم 12 / 08 /2017.

[33]– في تفاصيل التواجد المغربي بإفريقيا قطاعًا بقطاع، انظر :

Mekouar. F, «Le Maroc à la conquête de l'Afrique», Regards, n° 3, 2013.

الحليف التجاري الأول بأكثر من 62% من مجموع التبادلات، ثم آسيا بـ 19%، ثم أميركا بـ 12% [34].

- **1: تعاون مالي متطور ومستمر**

دأب المغرب على تقديم مساعدات مالية منتظمة إلى الدول الإفريقية، من خلال الوكالة المغربية للتعاون الدولي(AMCI) التي يتمحور تدخلها حول تكوين الأطر والتعاون التقني والاقتصادي والمالي والعمل الإنساني من خلال مجالات التعليم، والصحة، والطاقة المائية؛ كما يجدر التذكير بالمبادرة الملكية، أثناء قمة إفريقيا–أوروبا التي عقدت بالقاهرة في أبريل 2000 ، المتعلقة بإلغاء ديون جميع الدول الإفريقية الأقل نموا و التي تعكس الاهتمام الذي يوليه الملك لتنمية إفريقيا جنوب الصحراء بجميع مكوناتها[35]. و قد تم في هذا الصدد التوقيع علي مرسوم الإعفاء من طرف رئيس الحكومة في 10 ديسمبر 2014. بالإضافة لذلك، يظل المغرب رائدا أيضا في مجال التعاون الثلاثي مع الدول الإفريقية و المتمثل في تقاسم الخبرة المغربية، في المجالات التي يتميز فيها، مع هذه البلدان الشريكة اعتمادا على مساعدات الجهات المانحة الثنائية أو متعددة الأطراف. هذه الآلية المبتكرة و العملية للتعاون، تسمح للمغرب بوضع مصداقيتها و الثقة التي تحظى بها لدى شركائها، في خدمة الدول الإفريقية.

- **2: تعزيز الانفتاح التجاري**

في هذا الإطار و بمبادرة من الملك محمد السادس لصالح 34 دولة الأقل نموا في أفريقيا، تم الإعفاء كليا من رسوم الواردات لقائمة من المنتجات الأساسية التي منشؤها هذه الدول و ذلك منذ فاتح جانفي 2001، مما ساهم في تعزيز التكامل التجاري الإفريقي. و بالإضافة لذلك، يتيح المغرب لجميع شركائه الأفارقة إمكانية استغلال الاتفاقيات التجارية التفضيلية التي عقدها على مر السنين

---

[34]– يحي اليحياوي، **التوجهات الإفريقية "الجديدة" للمغرب**، مركز الجزيرة للدراسات، 29 جوان 2015، مقال منشور على الرابط :

file:///E:/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B6%D9%8A%D8%B9%20%D9%85، يوم 19/ 2017/05.

[35] – وزارة الاقتصاد والمالية ، **العلاقات المغرب– إفريقيا**، مجلة المالية، العدد 28، الرباط – المغرب، أوت 2015، ص 4.

سواء على الصعيد الثنائي أو الإقليمي أو العالمي ؛ و قد أبرم المغرب مع الدول الإفريقية 14 اتفاقية تجارية ثنائية من نوع« الدولة الأكثر رعاية » و 6 اتفاقيات تجارية وجمركية. كما يمثل التعاون الإقليمي إطارا متميزا لنشاط المغرب في إفريقيا ورافعة أساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة في هذا الصدد، يعمل المغرب على تعزيز علاقات التعاون مع دول غرب إفريقيا، ولا سيما مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا .(UEMOA) كما تتفاوض حاليا بشأن اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية، بما في ذلك التأسيس التدريجي لمناطق التجارة الحرة مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(CEDEAO) و المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا(CEMAC) [36].

✓ **2: تشجيع الاستثمارات من وإلى إفريقيا**

لقد نسج المغرب شبكة واسعة من الاتفاقات الدولية لحماية وتعزيز الاستثمارات ذات الطابع الثنائي و الإقليمي بلغت69 إتفاقية للاستثمار تشمل 65 إتفاقية ثنائية و 4 اتفاقيات إقليمية، وبذلك يحتل المغرب المركز الثاني في إفريقيا، بعد مصر من حيث عدد الاتفاقيات الموقعة. و من بين الاتفاقيات الثنائية، وقع المغرب على 18 اتفاقية مع دول إفريقية .و فيما يتعلق باتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي، أبرم المغرب 52 اتفاقية، منها 9 تم التوقيع عليها مع دول إفريقية.[37]

ومن جانب آخر، اتخذت الحكومة المغربية، اعتبارا من فاتح جانفي 2011 ، تدابير و إجراءات صرف تحفيزية لدعم تموقع المستثمرين المغاربة في القارة الأفريقية و ذلك برفع سقف الاستثمارات المعفاة من ترخيص مكتب الصرف من 30 مليون درهم إلى 100 مليون درهم، وذلك تشجيعا لتدفق رؤوس الأموال المغربية إلى البلدان الإفريقية، علما أن هناك العديد من المقاولات والمؤسسات البنكية التي تستثمر بهذه البلدان، كما رفع السقف إلى 50 مليون درهم بالنسبة إلى المستثمرين خارج القارة الإفريقية [38].

[36]– المرجع نفسه.

[37]– المرجع نفسه. ص ص 4- 5.

[38]– عبد الواحد كنفاري، **مكتب الصرف يتخذ إجراءات جديدة بشأن إخراج العملة**، مقال منشور يوم 2010/12/30، في جريدة الصباح "صحيفة مغربية مستقلة، على الرابط التالي: http://assabah.ma/4681.html، يوم 2017/08/21.

وبالتالي، فنحن هنا إزاء تصور "جديد" يركب ناصية الاستثمار المباشر ونقل الخبرات والمعارف، عوضًا من الارتكان إلى علاقات مبنية –كما في الماضي– على تبادل السلع الفلاحية وشبه المصنعة بين الطرفين. يقول الملك محمد السادس، بخصوص هذا التصور، في رسالة للمنتدى الاقتصادي المغربي/الإيفواري بأبيدجان: إن "إفريقيا قارة كبيرة، بقواها الحية ومواردها ومؤهلاتها، يجب أن تأخذ مصيرها بيدها؛ لأنها لم تعد مستعمرة؛ لذلك فإن إفريقيا يجب أن تضع الثقة في إفريقيا، إنها بحاجة أقل للمعونة، وتحتاج إلى المزيد من الشراكات ذات الفائدة المتبادلة، إنها ليست بحاجة إلى المساعدة الإنسانية؛ بل إلى مشاريع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" [39].

هذا التواجد المتزايد للشركات المغربية بإفريقيا خير دليل ليس فقط على الالتزام الحقيقي بتقوية النسيج الاقتصادي لبلدان القارة ولكن أيضا على أن الاقتصاديات الإفريقية تتوفر على إمكانيات نمو أكيدة؛ إذ حصل المغرب على المرتبة الثانية في استقطاب الاستثمارات بإفريقيا بعد جمهورية جنوب إفريقيا[40]، واستطاع بذلك أن يدفع شركات متعددة الجنسيات إلى فتح مكاتب جهوية لها بالمغرب (مايكروسوفت، هاوليت باكارد، آي. بي. إم، سيسكو.. إلخ) وأن يدفع العديد من الشركات إلى نقل جزء من مصانعها إلى المغرب، لتصنيع سلع موجهة لإفريقيا جنوب الصحراء بشكل خاص.

- **أ: الانتشار المستمر للقطاع البنكي المحلي في السوق الإفريقية**

تتواجد اليوم أكبر ثلاثة أبناك تجارية مغربية :التجاري وفابنك، البنك المركزي الشعبي والبنك المغربي للتجارة الخارجية) من خلال البنك الأفريقي (في أكثر من عشرين دولة إفريقية، وتساهم بشكل مباشر في تطوير النظام المالي الإفريقي .و يزيد هذا التواجد للبنوك المغربية من تسهيل التقارب بين الفاعلين الاقتصاديين و القطاعات الأخرى، مما يساهم في تعزيز التبادل التجاري

وحركة رؤوس الأموال داخل القارة الإفريقية؛ ولعلى من العوامل الرئيسية التي ساعدت في الحضور الوازن للمصارف المغربية في القارة الإفريقية استراتيجية الانفتاح التي انتهجتها المملكة تجاه محيطها الإفريقي، انطلاقا من عدة مرتكزات يأتي في طليعتها الاقتصاد، فقد حرص العاهل المغربي الملك محمد السادس خلال جولاته الافريقية المتعددة لعدد من دول افريقيا الغربية في

---

[39]– رسالة محمد السادس إلى المنتدى الاقتصادي المغربي/الإيفواري، أبيدجان، 24 من فبراير/شباط 2014.

[40]– انظر: Ernst et Young, «Africa attractivness survey», 2013.

السنوات الأخيرة على اصطحاب وفود اقتصادية يتقدمهم مدراء البنوك بغرض نسج علاقات شراكة وتعاون مع الفاعلين البنكيين المحليين في هذه الدول، وبالتالي فإن الإرادة السياسية للرباط في تعميق حضور المغرب اقتصاديا في افريقيا أسهمت وسهلت اندماج الابناك المغربية في السوق المصرفية الافريقية[41].

- **ب: الاستثمارات المباشرة المغربية في القارة الإفريقية**

عرفت الاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا انتعاشا ملحوظا في السنوات العشر الأخيرة بفضل التدابير المتخذة من طرف مكتب الصرف خصوصا تلك المرتبطة بالاستثمارات المغربية بالخارج والتي تسمح للأشخاص المعنويين من إنجاز استثماراتهم بالخارج في حدود 100 مليون درهم سنويا؛ هذا وسجلت الاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا أعلى مستوياتها في سنة 2010 حيث بلغت 4,6 مليار درهم مشكلة بذلك 92,2 % من مجموع الاستثمارات المباشرة المغربية في الخارج. وفي نهاية سنة 2013 ، بلغ رصيد الاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا 10 مليار درهم بزيادة قدرها 17,1 % مقارنة مع سنة 2012 مقابل زيادة بنسبة 3,7 % سنة 2011 في حين لم يكن هذا الرصيد يتجاوز 5 مليار درهم في . 2007 أما حصته من إجمالي الاستثمارات المباشرة المغربية في الخارج فقد بلغت 47,8 % سنة 2013، وهي الحصة التي ظلت مستقرة نسبيا من سنة إلى أخرى. يظهر التوزيع الجغرافي لرصيد الاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا احتلال مالي للصدارة ب 2,9 مليار درهم أي 29,4 % من مجموع الاستثمارات الخارجية المنجزة في القارة متبوعة بساحل العاج ب 2,3 مليار درهم (22,9 %) و الغابون ب 1,1 مليار درهم (10,6%) و يشكل مجموع رصيد هذه الدول 62,9% من مجموع الرصيد الإجمالي للإستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا.[42]

أما بخصوص التوزيع القطاعي فإن تواجد المغرب في إفريقيا يظل واضحا في القطاع المصرفي حيث بلغ رصيد الإستثمارات المغربية في هذا القطاع 5,2 مليار درهم سنة 2013 أي بزيادة

---

[41]– زهير الخطابي، **سر نجاح البنوك المغربية في إفريقيا، موقع المستثمر**، مقال منشور على الرابط : http://mostasmer.com/%D8%B3%D8%B1-%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%AD-، يوم 2017/10/23.

[42]– وزارة الاقتصاد والمالية ، **العلاقات المغرب– إفريقيا**، مجلة المالية، مرجع سابق، ص 16.

(52%) متبوعا بقطاع الاتصالات ب 2,3 مليار درهم (22,9%) و التأمينات بمليار درهم (9,9%) و الإسمنت بمليار درهم(9,8 %) [43].

من جهة أخرى، تواصل الخطوط الملكية المغربية، التي تؤمن أكثر من 23 خطا بين الدار البيضاء و مدن أخرى من القارة، استراتيجيتها لتطوير خطوط الطيران لجعل المغرب مركزا إفريقيا منفتحا على أوربا وأمريكا؛ ويشارك المغرب كذلك في عدة مشاريع تنموية في مجالات شتى، خاصة تلك المتعلقة بالكهرباء وتدبير الموارد المائية والسقي والبنيات التحتية الأساسية والصحة والفلاحة والطاقة والمعادن.

- ✓ **3: التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين المغرب وإفريقيا**

يظل التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي رافعة مهمة في استراتيجية المغرب بإفريقيا حيث انعكس ايجابيا على الإستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا وحجم المبادلات التجارية انتعاشا ملحوظا و متسارعا خلال الخمس سنوات الأخيرة مما سيمكن المغرب من فرض نفسه كقوة قارية نافذة قادرة على المساهمة بشكل إيجابي في الدينامية الاقتصادية للقارة الإفريقية.

تشكل القارة الافريقية شريكا استراتيجيا للمغرب سواء من حيث المبادلات التجارية أو المالية . و قد عرفت هذه المبادلات تطورا مهما في السنوات الأخيرة خصوصا السلع. ضمن الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية للمغرب الذي بلغ 586,1مليار درهم سنة 2014 ، تمثل المبادلات التجارية للمغرب مع إفريقيا 6,4 % أي 37,6 مليار درهم سنة 2014 مقابل28,4 مليار درهم سنة 2010أي بزيادة 32,4 %خلال السنوات الخمس الماضية.

- **أ: الواردات المغربية من القارة الإفريقية**

تشكل الواردات المغربية من القارة الإفريقية 2,5% من مجموع الواردات في سنة 2014 حيث وصلت في نفس السنة إلى 3,20 مليار درهم مقابل 6,17 مليار درهم سنة 2010 و تتشكل

[43]– المرجع نفسه.

بالخصوص من الغاز النفطي و المحروقات الأخرى المستوردة أساسا من الجزائر، مصر و تونس والتي تمثل أكثر من 50% من الواردات المغربية في القارة الإفريقية[44].

وفي نفس السياق كشف تقرير، صادر عن مركز بحثي جنوب إفريقي(TRALAC) ، أن المغرب يحوز على نسبة 7 % من إجمالي واردات إفريقيا الغذائية؛ فيما جاءت جمهورية مصر العربية في المرتبة الأولى للدول الإفريقية الأكثر إنفاقا على التغذية بتسجيلها مبلغ 10 ملايير دولار و15 % من نسبة الواردات، تليها الجزائر وجنوب إفريقيا بـ12 % (8 مليارات دولار) و9 % (5.7 مليارات دولار) على التوالي، في الوقت الذي احتلت فيه نيجيريا المرتبة الخامسة بـ 4.5 مليارات دولار 7**%**[45].

- **ب: الصادرات المغربية إلى القارة الإفريقية**

يعد المغرب من بين الدول الإفريقية الست الأكثر تصديرا وهو من بين البلدان الإفريقية القليلة التي تتوفر على عرض متنوع مقارنة بصادرات الدول الأخرى التي تتشكل أساسا من المواد الأولية؛ حيث عرفت الصادرات المغربية نحو البلدان الإفريقية تطورا ملحوظا خلال السنوات العشر الماضية حيث انتقلت من 3,7 مليار درهم سنة 2004 إلى 17,3 مليار درهم سنة. 2014 سجلت الصادرات المغربية نحو القارة الإفريقية سنة 2014 ارتفاعا بنسبة 5,2 %أي 0,9+ مليار درهم مقارنة بسنة 2013 . هذا و تتشكل الصادرات المغربية أساسا من المواد الغذائية و التي انتقلت من 30 %سنة 2010 إلى 29,6% سنة 2014 متبوعة بالمواد نصف المصنعة بنسبة % 28,3ثم المواد الاستهلاكية التي بلغت حصتها 17,3%. تجدر الاشارة إلى أن حصة إفريقيا من إجمالي الصادرات المغربية ارتفعت ب 4.4 نقطة في السنوات العشرة الأخيرة حيث انتقلت من 4.2%في سنة 2004 الى 8.6% سنة 2014 [46].

---

[44]– المرجع نفسه ، ص 14.

[45]– **المغرب رابع بلدان القارة الإفريقية في الإنفاق على الواردات الغذائية**، العرب اليوم ، مقال منشور يوم 2017/09/30، على الرابط التالي : file:///G:/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%20%D8، يوم 2017/10/10.

[46]– وزارة الاقتصاد والمالية ، **العلاقات المغرب– إفريقيا**، مجلة المالية، مرجع سابق، ص 15.

- **ج: الميزان التجاري**

مكن التطور الإيجابي للصادرات المغربية نحو بلدان القارة الافريقية من تقليص عجز الميزان التجاري مع هذه القارة ليصل إلى 3- مليار درهم سنة 2014 مقابل 6,8 -مليار درهم سنة2010 مسجلا بذلك إنخفاضا بنسبة56,2% كما ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات ب 24 نقطة منتقلة من 61,3 %في سنة2010 إلى 85,3 % في سنة 2014.

أدى تباطؤ نمو قيمة الصادرات المحلية مقارنة مع الواردات في السنوات الأخيرة إلى تدهور العجز التجاري للمغرب، حيث تفاقم هذا العجز خمس مرات في الإثنتي عشرة سنة الأخيرة، ليصل إلى 201 مليار درهم سنة2012 ، بالرغم من الإنخفاض المسجل خلال سنتي 2009 و 2010 (على التوالي 148 و 151 مليار درهم)، بسبب الانخفاض الحاد في الواردات مقارنة مع الصادرات، ولاسيما، مع الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية، على المغرب وكذا على شركائه التجاريين الرئيسيين. هذا ويمكن تفسير العجز التجاري للمغرب خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2012 ، من جهة، بالزيادة في الواردات من منتجات الطاقة والمنتجات الغذائية التي ترتبط قيمتها بتقلبات الأسعار وكذا بمعدلات الصرف على المستوى العالمي، ومن جهة أخرى، بأهمية واردات سلع التجهيز ارتباطا بدينامية الاستثمار في الاقتصاد الوطني.[47]

أمَّا من زاوية بنية هذه المبادلات، فيبدو أنها لا تزال تمتح من طبيعة العلاقات التي كانت سائدة تقليديًّا بين إفريقيا ومستعمريها الغربيين؛ إذ يستورد المغرب من إفريقيا حوالي نصف حاجياته من الغاز وباقي المشتقات النفطية، ويصدر إليها سلعًا صناعية أو نصف مصنعة، مكونة أساسًا من مصبرات السمك والأسمدة الطبيعة والكيماوية وما شابه، وهي كلها مبادلات حصرًا على دول فرنكفونية بعينها؛ حيث تمثل المبادلات التجارية بين المغرب من جهة، والسنغال وموريتانيا وغينيا وساحل العاج والغابون وغامبيا ومالي من جهة أخرى، حوالي ثلث صادرات المغرب لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء؛ لكن المفارقة هنا أنه في الوقت الذي يتزايد فيه منسوب المبادلات التجارية بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء؛ فإن حجم الاستثمارات المغربية المباشرة بهذه البلدان لا يتطور بالوتيرة نفسها؛ ففي حين كانت هذه المبادلات تمثل ضعف حجم تيارات الاستثمار في عام

[47]- وزارة الاقتصاد والمالية المغربية ، **التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2014**، ص ص 14-15.

2009؛ فإن هذا الفارق قد تجاوز السبع مرات في عام 2013، وهو ما تعمد التوجهات الاقتصادية للمغرب تداركه في الشكل والمضمون؛ وذلك في إطار استراتيجيته "الجديدة" بإفريقيا.[48]

✓ 4: آفاق التوجهات الإفريقية "الجديدة" للمغرب.

قد يبدو أن آفاق التواجد المغربي بإفريقيا (بغربها اليوم وبباقي جهاتها في المستقبل) آفاق مغرية واعدة، على الأقل بالقياس إلى الاندفاع المتزايد للمغرب بهذا الجزء من العالم، منذ وصول الملك محمد السادس إلى الحكم؛ وقد يبدو أن ذات التوجه لا يمكن إلا أن يتجسد وينجح؛ وذلك بحكم أنه يدخل ضمن سياق التعاون شمال–جنوب ثم جنوب–جنوب، الذي لا يتعارض كثيرًا مع طبيعة التقسيم العالمي الجديد للعمل، وقد يبدو أن هذا التوجه لا يمكن إلا أن يتعمق، كونه لا يمتح من منطلق استغلال هذه البلدان، والإفادة من التميز الكبير الذي تعرفه بالمجالات الاقتصادية، كما بالمجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية وما سواها.[49]

هي كلها آراء لا تجانب عين الصواب كثيرًا؛ إلا أن هذه التوجهات تبقى مع ذلك رهينة مجموعة من العوامل[50]، قد تحدُّ من مداها، وقد تحول دون المضي فيها إلى الأمام بسلاسة:

أ: العامل الأول :يتمثل في أن هذه التوجهات تبقى مرتبطة بمستوى الاستقرار القائم أو القادم بهذه البلدان، لاسيما أن إفريقيا قد باتت برمتها على صفيح حروب طائفية وعرقية وإثنية تتفجر دون سابق إنذار، ناهيك عن قدرة التنظيمات المسلحة على زرع الفوضى بهذه البلدان؛ ونجاح بعضها في الاستيلاء على مناطق كاملة بهذه الدولة الإفريقية أو تلك.
لو علمنا أن الاستثمار لا يتماهى دائمًا مع حالات اللا استقرار، فإن سيناريوهات من هذا القبيل إن وقعت، من شأنها أن تنفر رجال الأعمال المغاربة (وغيرهم)، وتحول دون دور "الوسيط المالي الجهوي"؛ الذي يراهن عليه المغرب في توجهاته الجديدة.

---

[48]– يحي اليحياوي، **التوجهات الإفريقية "الجديدة" للمغرب**، مرجع سابق، على الرابط :
file:///E:/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B6%D9%8A%D8%B9%20%D9%85 ، يوم2017/09/28.

[49]– يحيى اليحياوي، "**الصين في إفريقيا بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال**"، مركز الجزيرة للدراسات، **مقال منشور في 2015/12/09 على الربط :**
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/2015691031393505.html، يوم 2017/10/05.

[50]– يحي اليحياوي، **التوجهات الإفريقية "الجديدة" للمغرب**، مرجع سابق، على الرابط :
file:///E:/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B6%D9%8A%D8%B9%20%D9%85، يوم 2017/10/16.

ب: العامل الثاني :يتمثل في نسبية قدرة المغرب على مواجهة المنافسة حامية الوطيس؛ التي تدور رحاها بكل جهات القارة الإفريقية، ليس فقط بين الفرقاء التقليديين؛ بل أيضًا من لدن القوى الاقتصادية الصاعدة، وقد يتخصص المغرب في بعض الجيوب الاقتصادية "الآمنة" ويكتفي بها؛ لكنه لا يتوفر على القوة، ولا على الضمانات الكافية للاحتفاظ بها، لاسيما لو تطلع المنافسون الكبار إلى ولوجها، أو أفرزت تحالفاتهم الاستراتيجية واقعًا جديدًا قد لا يستطيع المغاربة مجاراته.

ج: أما **العامل الثالث** فيكمن في العلاقة السببية التي تربط معادلة التواجد المغربي بهذا البلد الإفريقي أو ذاك، بقضية الصحراء الغربية التي تعتبر مصيرية بالنسبة للمغرب؛ والتلميح هنا إنما يتعلق بفرضية أنه لو قُدِّر لبلد ما من البلدان التي يراهن عليها المغرب، أن يعتمد موقفًا مناهضًا لقضية المغرب تحت هذا الضغط أو ذاك (أو باستقطاب على أساس من شراء الذمم)، فسيكون من المستحيل على المغرب أن يستمر في نهجه، أو يتغاضى عن تواجد فاعليه الاقتصاديين بذات البلد.

خلاصة:

يمكن القول أنه ومن خلال الوقوف على التوجهات الجديدة للسياستين الخارجيتين والجزائرية والمغربية اتجاه إفريقيا من خلال قراءة في المحددين الأمني والإقتصادي، توصلنا لنتيجة مفادها أن الجزائر تلعب على المحدد الأمني كمحرك لسياستها الخارجية الراهنة اتجاه القارة الإفريقية وتجلى ذلك في اطار مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية كما سبق ورأينا في النزاع المالي، والانتفاضة التونسية، والأزمة الليبية بعد أحداث ما سمي بالربيع العربي ،أما فيما يخص التوجهات الجديدة للملكة المغربية في القارة الإفريقية، فهي مبنية على المحدد الاقتصادي كسلاح دبلوماسي جديد، فيما يعرف بالدبلوماسية الاقتصادية المغربية في افريقيا ، والقائمة على التعاون المالي والاقتصادي والانفتاح التجاري وتشجيع الاستثمار من وإلى إفريقيا، لا سيما مع دول غرب القارة الإفريقية ، وبتالي يمكن القول أن التوجهات الجديدة للمغرب اتجاه القارة الإفريقية قائمة على المحدد الاقتصادي، في حين أن المحدد الأمني هو من يقود التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية في افريقيا.